2015/01/13

الإسكوا في الإعلام

➢ إطلاق دراسة الإسكوا حول الفقر في طرابلس

- **النهار- ريتا صفير:** "الإسكوا"عرضت دراسة عن الفقر في عاصمة الشمال طرابلس بين "فكّ" الإرهاب... وجهود التنمية
- **الأخبار- فراس أبو مصلح:** «دراسة الفقر»: من راقب التقارير مات هماً!
- **المستقبل- رائد الخطيب:** تقرير «إسكوا» يكشف عورات الفقر المتمدد في العاصمة الثانية/ 57% من الطرابلسيين محرومون والبعد الأمني يعرّضهم لإغراءات حمل السلاح
- **The Daily Star- Ghinwa Obeid:** U.N. report finds Tripoli a deeply deprived city

---

"الإسكوا"عرضت دراسة عن الفقر في عاصمة الشمال طرابلس بين "فكّ" الإرهاب... وجهود التنمية

النهار

ريتا صفير

فيما تقتصر المعالجات الرسمية لأوضاع طرابلس على المطالبات والاستنكارات، تعمل الجهات الدولية، ولا سيما منها المؤسسات التابعة للامم المتحدة، على الخوض في تفاصيل الوضع المأسوي للمدينة عبر التركيز على وضع خطة تنمية متعددة الجانب، وتشمل الاعوام الخمسة المقبلة. وتنطلق الخطة من دراسة اعدتها "اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا" ("الاسكوا") بالتعاون مع "برنامج الامم المتحدة الانمائي" ووزارة الشؤون الاجتماعية، وفيها مسح شامل لأوضاع المدينة. اما الجديد في الموضوع فيتمثل بتزامن الخطة مع برنامج تدخل ميداني شامل يهدف الى تحسين اوضاع عاصمة الشمال، وسط تركيز على توجيه رسائل يلخصها الخبير في "الاسكوا" الدكتور اديب نعمة بالآتي:

أولاً، بينت الدراسات ان عاصمة الشمال مليئة بجيوب فقر مزمنة.

ثانياً، اظهرت المقارنة بين دراستي 2001 و2011 ان المناطق الفقيرة في طرابلس ما زالت على حالها، لا بل ان بعضها الى ازدياد، ما يعني ان كل التدخلات السابقة لم تؤد الى نتيجة.

ثالثاً، وعلى مستوى ارتباط الفقر بالارهاب، بينت الدراسة ان العلاقة معكوسة. يدل على ذلك ما اظهرته المراجعات للمشكلات الامنية والسياسية بين باب التبانة وجبل محسن والتي تعود الى الثمانينات من القرن الماضي، اي قبل تدهور الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية. وفي ذلك "اثبات على ان التشنج الامني والسياسي ادى الى تعطيل دور المدينة الاقتصادي، ما شكل نقطة بداية لمسار التدهور".

رابعاً، تشكل الخطة التي تقترحها الجهات الدولية فرصة للنهوض ليس بطرابلس فحسب انما بالاقتصاد اللبناني كلاً، ولا سيما ان الشمال يختزن فرصاً لاستثمارات كثيرة تسمح بتوسع افقي وعمودي في الاقتصاد اللبناني.

خامساً، تغطي الخطة الجديدة "مروحة متكاملة" من القطاعات تبدأ من تحديد المنطقة الاقتصادية الخالصة ولا تنتهي بنشر تاريخ المدينة، كما تهدف الى إيجاد فرص عمل. لذا، تبدو من وجهة نظر واضعيها "الرد الاسلم" على المسار المتفجر في عاصمة الشمال.

إلامَ أفضت الارقام التي عرضها الخبراء المحليون والعرب في مركز الامم المتحدة في بيروت امس؟

من أبرز الخلاصات التي تضمنتها الدراسة ان "طرابلس مدينة فقيرة مع جيوب رفاه"، وما يمكن اعتباره طبقة وسطى وما فوق لا يزيد على نسبة 20 في المئة من اجمالي السكان. ويكفي القول ان نسبة الاسر المحرومة تراوح ما بين 87 في المئة في باب التبانة - السويقة و19 في المئة في حي البساتين، و57 في المئة من الأسر المقيمة في المدينة هي أسر محرومة بينها 26 في المئة محرومة حرمانا شديدا. ووقت تبرز ضرورة لتنفيذ مشاريع كبرى للتنمية الاقتصادية مع الحاجة الى قيادة مركزية محلية قوية، تلفت الدراسة الى "التنافس السياسي المحلي الضار والذي يشجع على الفوضى"، داعية الى تغيير صورة المدينة وسط تعويل على طاقات كامنة وغير مستخدمة.

وفي باب التوصيات القطاعية، تبرز توصيات في المجال الاقتصادي تطالب ببلورة استراتيجيا وطنية للتنمية المناطقية تهدف الى تنشيط الدورة الاقتصادية المحلية وربطها بالدورة الوطنية. وفي باب توصيات السكن تشديد على تنفيذ معايير السلامة والالتزام بمعايير الدمج وتحديد الاحياء والجيوب العشوائية الاكثر تدهورا في المدينة.

اما بالنسبة الى التعليم والصحة، فتبرز دعوات الى رفع نسبة الحاصلين على شهادة ثانوية وردم التفاوت وإلحاق جميع الاطفال بالروضات.

«دراسة الفقر»: من راقب التقارير مات هماً!

الأخبار

فراس أبو مصلح

لا مكان للمعالجات الجزئية، ولا حل إلا بخطة شاملة للتنمية لمعالجة مسألة «الفقر في مدينة طرابلس»، يقول المستشار الإقليمي للإسكوا أديب نعمة، المعد الرئيسي لتقرير يحمل العنوان المذكور، أطلقته الإسكوا والمعهد العربي لإنماء المدن نهاية الأسبوع الماضي. وفي ندوة عقدتها الإسكوا في مقرها يوم أمس لمناقشة هذا التقرير، قال نعمة لـ»الاخبار» إنه، اي التقرير، يرمي أساساً إلى «تطوير منهجية قياس الفقر»، وإن ذلك تطلّب جهود عمل جماعي استمر 4 سنوات، مميزاً بين مجرد قياس الفقر بهدف استطلاع كيفية اتخاذ إجراءات تسمح «بإمرار سياسات التكييف الهيكلي» مثلاً، وتحليل المعطيات الناتجة عن القياس لـ«دراسة» الفقر من أجل «إيقاف آلية الإفقار الذي لا يهبط من السماء بمظلة، بل تنتجه (بنية وآليات) المجتمع والاقتصاد».

يغرق التقرير في «دراسة الفقر» على نمط أدبيات «التنمية» التي اعتمدتها الأمم المتحدة بعد عام 2000، لكنه يخرج عن هذا السياق إذ يربط رفع مستوى معيشة الأسر بـ»تحسين وضعها الاقتصادي ودخلها والأصول التي تملكها على نحو محسوس ومستدام... و(بـ)بلورة استراتيجية وطنية للتنمية المناطقية المتكاملة... و(بـ)التخصيص الصحيح للموازنة العامة والموازنات القطاعية»؛ ويقدم التقرير سلسلة توصيات للحكومات المحلية (البلديات) وللحكومة المركزية على السواء، ترتبط جميعها بسياسة تنموية عامة مطلوبة.

يمثل «خطاب التنمية» لمؤسسات الأمم المتحدة ما بعد عام 2000 «قطعاً» مع الخطاب الذي ساد حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية، والذي «كان معنياً بثروات الأمم... (و)ببِنى وديناميات الاقتصادات القومية»، ليتحول الاهتمام إلى «الفقر المطلق للأفراد»، بحسب «أجندة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام 2015» التي توضح أن الخطاب «التنموي» الحالي «لا صلة له، ولا يقدم أي اقتراحات للسياسات الطويلة المدى للتنمية الاقتصادية»! لا علاقة للخطاب الحالي بـ»طموح الدول الفقيرة للتنمية السريعة خلال عقود الأمم المتحدة للتنمية من الستينيات إلى التسعينيات من القرن الماضي، التي كانت تستهدف تضييق الهوة في مستوى المعيشة مع الدول الصناعية»، بل «على العكس من ذلك، يشدد إطار أهداف الألفية للتنمية على تقليص الفقر و(على) التنمية البشرية»، تقول الأجندة على نحو صريح! وبغض النظر عن توصيات التقرير

المذكور التي تقع خارج سياق المنحى الذي اتخذته أدبيات الأمم المتحدة في الألفية الجديدة، فإن بعض نتائج الإحصاءات في التقرير تحيلنا مباشرة على أدبيات التنمية «القديمة».

ما أُنجز في سنوات العمل الأربع هو مجرد 50% من الجهد المطلوب لدراسة الفقر في طرابلس، فكيف بالأحرى في الخرطوم التي فيها 7 بلديات مختلفة، أو في لبنان أو الإقليم،

يسأل نعمة الذي يرى أنه كان ينبغي أن يستفيد التقرير أيضاً من الدراسات التاريخية والأنثروبولوجية! لكن هل من مسوغ منطقي للاستغراق طويلاً بـ»دراسة الفقر»، وتكبد الأكلاف المترتبة على ذلك، بدلاً من تخصيص الوقت والجهد والكلفة التي تتطلبها هذه الدراسات لبحث كيفية خلق فرص عمل منتجة تؤمن المداخيل للأسر «المحرومة» في طرابلس (وغيرها من المدن والبلدات)، حيث «الحرمان الاقتصادي أكثر انتشاراً وحدّة من الحرمان في الميادين الأخرى (سكن، صحة، تعليم، إلخ...)، وهي المساهم الرئيس في رفع نسبة الحرمان العام في المدينة»، بحسب التقرير الذي يشير إلى أن 77% من الأسر الطرابلسية تعاني «الحرمان في ميدان الاقتصاد»، أي إن الأسرة تفتقر إلى اثنين من ثلاثة معايير هي امتلاك حساب مصرفي وامتلاك سيارة وزيارة المطاعم والمقاهي مرة على الأقل خلال ستة أشهر؛ فيما تعاني 35% من العائلات الحرمان في ميدان الصحة، و35% أيضاً في السكن، و25% في التعليم. الحساب المصرفي يؤشر إلى العمل في القطاع النظامي الرسمي أو الخاص، والمعايير الثلاثة المذكورة في ميدان «الاقتصاد» تؤشر إلى مستوى الدخل الذي يصعب الحصول على إجابات دقيقة حوله بالسؤال المباشر، يقول نعمة، ما يعيدنا إلى المربع الأول: التشغيل والدخل هما المحددان الرئيسان للفقر، مع الإشارة إلى اعتبار الخدمات العامة (سكن وصحة ونقل وتعليم) جزءاً من الدخل، الأمر الذي يحيلنا على أدبيات التنمية «القديمة» في عرف الأمم المتحدة، والتي تركز على السياسات التنموية التقليدية طويلة المدى.

«إن مسار التهميش الذي تعانيه (طرابلس) بدأ تهميشاً سياسياً... فتهميشا اقتصاديا وتهميشا اجتماعيا»، يقول التقرير، مشيراً إلى أن السياسة «يجب أن تكون أيضاً نقطة البداية في أي علاج مستدام لمشكلة الفقر والتهميش في المدينة»، وجازماً بأن «المزيج المتفجر من الفقر والكثافة السكانية والإحساس بالتهميش والقهر (في طرابلس)... لا تمكن معالجته بالطرق التقليدية، ولا من خلال تدخلات مجزأة وقطاعية وصغيرة الحجم».

تقرير «إسكوا» يكشف عورات الفقر المتمدد في العاصمة الثانية

57% من الطرابلسيين محرومون والبعد الأمني يعرّضهم لإغراءات حمل السلاح

المستقبل

رائد الخطيب

57 في المئة من الاسر المقيمة في طرابلس محرومة، من ضمنها 26 في المئة محرومة حرماناً شديداً. هذا ما خلصت اليه نتائج دراسة مشروع دراسة الفقر الحضري في البلدان العربية، والتي أعدتها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية في «الإسكوا« بالتعاون مع «برنامج الأمم المتحدة الانمائي«، تحت إشراف وزارة الشؤون الاجتماعية. الدراسة التي حددت أبعاداً متعددة للفقر المتنامي، كان البعد الأمني حاضراً فيها وبقوة. إذ اظهرت الدراسة ان هذا البعد كان له تأثير واضح على ذوي الدخل المحدود والفقراء، من خلال الانقطاع عن العمل والمداخيل وكذلك على النمو الاقتصادي، وهو ما عرّض الفقراء الى اغراءات حمل السلاح.

في دردشة لـ»المستقبل» مع مستشار وزير الشؤون الاجتماعية، أديب نعمة، قال «ان الدراسة انتهت، ونحن الآن أعلنا الخطة للافكار العامة ولم نكتفِ باعلان المشكلات فقط بل طرحنا حلولا، ووضعنا التصور لبدايات الحل»، لافتاً الى أنَّ التوصيات التي أدرجتها الخطة هي عبارة عن خطة متكاملة ينبغي العمل عليها، و«بالطبع سنكمل في هذا الاطار«.

وحول التفاوت في المساعدات المخصصة لطرابلس وازدياد مؤشرات الفقر، اوضح نعمة أنّ المساعدات تأتي لمعالجة موضوعٍ معين وموقت وليس من اجل خطةٍ متكاملة. وقال «نحن في هذه الدراسة وضعنا خطة متكاملة تحدد الرؤية لما بعد».

اما ابرز الاستنتاجات التي توصلت اليها الدراسة فهي:

1 ـ طرابلس مدينة فقيرة مع جيوب رفاه: ظاهرة الفقر والحرمان في طرابلس واسعة الانتشار، ومعقدة ومتعددة الابعاد والتجليات، بحيث لا يصح وصف الوضع بأن هناك جيوباً للفقر والحرمان يمكن عزلها عن بقية المدينة، والتعامل معها موضعياً من خلال مشاريع محدودة النطاق، وما يمكن اعتباره طبقة وسطى وما فوق، لا تزيد عن 20 في المئة من اجمالي سكانها يتركزون اساساً في الحيين الحديثين بين النطاقين البلديين لطرابلس والميناء، وبعض الجيوب الصغيرة المنتشرة في احياء أخرى، وبالتالي يستحيل فصل سياسات مكافحة الفقر والحرمان فيها عن مسار عملية التنمية الشاملة في المدينة كلها.

2 ـ ابعاد الفقر المختلفة متلازمة ومترابطة بقوة. وبناء عليه لا يمكن التصدي لبعض ابعاد الفقر واغفال ابعاد أخرى، بل ثمة حاجة الى التدخل المتكامل، وهو ما يؤكد الملاحظة السابقة.

3 ـ تقليص التفاوت على مستوى المدينة، هدف رئيسي: ثمة تفاوت كبير بين احياء المدينة، وتراوح نسبة الاسر المحرومة بين حد اقصى هو 87 في المئة في حي باب التبانة السويقة، وبين 19 في المئة في حي بساتين طرابلس. اي ان نسبة الحرمان في الحي الاكثر حرمانا مقسومة على نسبة الحرمان في الحي الاقل حرماناً، تبلغ 6،4 اضعاف وهذا قياس بسيط للتفاوت، يمكن اعتماده لرصد مستوى النجاح في تقليص الفجوة بين الأحياء والسكان.

4 ـ ضرورة تنفيذ مشاريع كبرى للتنمية الاقتصادية: ان النهوض بالدورة الاقتصادية المحلية من خلال عدد من المشاريع الكبيرة المدروسة في اطار خطة اقتصادية ـ تنموية وطنية امر ضروري جداً، اذ يحكم حجم المشكلة في طرابلس، لا يمكن التصدي لها من خلال المشاريع الصغيرة وحدها، بل من خلال ربطها وربط التدخلات القطاعية والفئوية، وتمفصلها على مكون التنمية الاقتصادية الذي يلعب دوراً حاسماً في مكافحة ظاهرة الفقر ـ كما بينته الدراستان.

5 ـ الحاجة الى قيادة مركزية ـ محلية قوية: المتدخل الاكثر اهمية لا بد ان يكون الحكومة المركزية نفسها، بشراكة مباشرة ووثيقة مع السلطات المحلية، حيث تكون هناك قيادة فعالة واحدة مركزية ـ محلية، تتولى قيادة وتنسيق مجمل التدخلات الأخرى التي لا بد ان يتدخل فيها ايضاً، وبقوة القطاع الخاص، ثم منظمات المجتمع المدني والمواطنون عموماً. ان مسار التدهور في مدينة طرابلس بدأ من تهميشها سياسياً وقيادياً على امتداد العقود الماضية. العلاج يجب ان يبدأ من هنا ايضاً.

6 ـ التنافس السياسي المحلي ضار، ويشجع على الفوضى: الهيئات والقيادات المحلية لم تنجح خلال السنوات الماضية في تشكيل اطار واحد للتنسيق في ما بينها مع ما يحمله ذلك من آثار سلبية. كما لم تنجح في ان تشكل اطاراً موحداً للتفاوض مع المانحين والجهات الخارجية، تخفف من الفوضى والازدواجية.

7 ـ تغيير صورة طرابلس: الطريق الى تغيير هذه الصورة يبدأ من الاعتراف بمكامن الخلل الحقيقية في صورة المدينة كما تظهر في عيون سكانها انفسهم، وفي الحراك الثقافي والاجتماعي والاقتصادي المفقود أو الضعيف فعلياً، وفي الانفتاح المحدود والمقيد بالكثير من المحرمات ذات المنشأ السياسي، والتي تؤدي الى تآكل المدينة من الداخل، وتبرز صورتها السلبية في عيون الآخرين.

8 - طاقات كامنة وغير مستخدمة: تختزن طرابلس من الامكانات والطاقات البشرية، والاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية، والمؤسسية، ما يجعلها قادرة على اطلاق دينامية تنموية تعطي نتائج فعلية في وقت قصير نسبياً. والطريق الى ذلك يكون باعتماد سياسات اجتماعية، وسياسات للتنمية الاقتصادية المناطقية، مناسبة على الصعيد الوطني. كما يمر ايضا بتبلور قيادة تنموية قوية في طرابلس نفسها تؤمن بالمشاركة، وتكون عقلها، وعينها، وصوتها، وذراعها التنموية.

نسب الحرمان العام وبحسب الميادين

الأسر المحرومة بحسب المنهجية المعتمدة، هي تلك التي تجتمع لديها 6 مؤشرات حرمان وأكثر، من اصل المؤشرات الـ 12 التي يتكون منها دليل الحرمان الحضري. هذه الفئة التي سوف نسميها الأسر المحرومة (أو الفقيرة) أو المحرومين (الفقراء) هي موضوع الدراسة لجهة التوزيع والخصائص. في سياق التحليل، تخصص الدراسة احيانا الاسر التي تجتمع لديها 8 مؤشرات حرمان وأكثر من اصل المؤشرات الـ 12 التي يتكون منها الدليل، والتي تسمى اختصارا الاسر المحرومة جداً (او الفقيرة جداً)، او الأسر المحرومة حرماناً شديداً (فقراً شديداً).

وقد بينت النتائج، أن 57 في المئة من الاسر المقيمة في مدينة طرابلس لبنان هي اسر محرومة، من ضمنها 26 في المئة محرومة حرماناً شديداً. كما بينت النتائج، أن نسب الحرمان في الميدان الاقتصادي هي الأعلى بشكل واضح (77 في المئة من الاسر)، في حين هي تبلغ 35 في المئة في السكن، و35 في المئة في الصحة، و25 في المئة في التعليم.

..و بحسب الأحياء

بينت نتائج تطبيق الدليل على مدينة طرابلس وجود مثل هذه التفاوتات، رغم ان المدينة عموماً فقيرة أو محرومة. أن اربعة احياء من اصل سبعة، تزيد فيها نسبة الاسر المحرومة عن متوسط المدينة البالغ 57 في المئة. اما الاحياء التي تقل فيها نسبة الحرمان عن هذا المتوسط، فهي ثلاثة احياء: بساتين طرابلس (19 في المئة) وبساتين الميناء (26 في المئة) يليها متطقة التل ـ الزاهرية (36 في المئة). أما المناطق الأشد حرماناً فهي التبانة ـ السويقة حيث تبلغ نسبة الاسر المحرومة 87 في المئة، ثم المدينة القديمة ثم القبة، جبل محسن، والميناء التي تقترب نسبة الحرمان فيها من متوسط المدينة.

تركز الحرمان والرفاه

يبين توزيع فئات الاسر ان تركز الرفاه والثروة هو اعلى تركز الحرمان بشكل واضح. ففي حين يتوزع الحرمان على غالبية الاحياء، فان 85 في المئة من الاسر الافضل حالا حسب التقسيم الخماسي تسكن في بساتين طرابلس وبساتين الميناء، في حين تبلغ هذه النسبة 74 في المئة حسب التصنيف الثلاثي، اي كلما جعلنا معيار الرفاه اعلى، كلما زاد التركز في الحيين المعنيين.

توصيات

في المجال الاقتصادي، اشارت الدراسة الى ان رفع مستوى معيشة الاسر يرتبط من خلال تحسين وضعها الاقتصادي ودخلها والاصول التي تملكها بشكل محسوس بالدرجة الاولى بالسياسات الوطنية في هذا المجال، وبدور القطاع الخاص في الاستثمار وخلق فرص العمل اللائق.

اما المطلوب فهو اولا بلورة استراتيجية وطنية للتنمية المناطقية المتكاملة يحتل فيها المكون الاقتصادي دورا محوريا، ويكون من اهدافها تنشيط الدورة الاقتصادية المحلية وربطها بالدورة الاقتصادية الوطنية.

اما لجهة الانفاق الحكومي، فالتخصيص الصحيح للموازنة العامة والموازنات القطاعية امر ضروري. الا ان ذلك غير كاف، اذ لا بد ان يقترن بتوزيع جغرافي وقطاعي متوازن وديناميكي لموارد القطاع الخاص.

اما المجلس البلدي، فعليه دور ايضا يقوم به مباشرة يمكن ان يتضمن تشكيل هيئة تنمية اقتصادية على مستوى المدينة. وبالنسبة للتشغيل، يمكن للمجلس البلدي ان يعمل على وضع خطة محلية من اجل مكافحة عمل الاطفال والمراهقين، ووضع خطة بلدية من اجل تنظيم اعمال الصيانة وتطوير المرافق العامة، والالتزام بتنفيذ القانون لجهة توظيف نسبة 3 في المئة من الاشخاص ذوي الاعاقة.

وفي المجال السكني، تحدثت الدراسة عن الحرص على تنفيذ معايير السلامة في اماكن السكن والعمل وفي الاماكن العامة، وقيام المجلس البلدي بتحديد دقيق للاحياء والجيوب العشوائية الاكثر تدهورا.

وفي مجال التعليم، ردم التفاوت بين الاحياء واعطاء الاهمية الكافية لرصد ظاهرة التسرب المدرسي للمراهقين ورفع نسبة الحاصلين على الشهادة الثانوية.

وفي مجال الصحة، توفير خدمات صحية نوعية للفئات الفقيرة غير المشمولة بالتأمين وانشاء نظام تعاضد وتوسيع نطاق التأمين.

U.N. report finds Tripoli a deeply deprived city

Ghinwa Obeid

The Daily Star

More than half of families in Tripoli suffer from deprivation, with the figure rising to more than four in five families in the notoriously restive Bab al-Tabbaneh neighborhood, according to a newly released study by a U.N. body.

The data comes as the city saw a deadly twin suicide attack over the weekend, and appears to further back up those who link the poverty and lack of opportunities that mark parts of the northern city with the high levels of violence and growing trend of extremism.

The Urban Deprivation Index, put together by the Economic and Social Commission for Western Asia, revealed that 57 percent of Tripoli's families are struggling to attain an acceptable standard of living, and of these, 26 percent are considered "extremely deprived."

The index is based on four factors – economic status, accommodation, health, and education – which are each measured by three indicators.

For example, in the field of education, the indicators focused on whether both of the parents had completed their elementary education, whether children between the ages of 4 and 15 were enrolled in school and whether anyone in the family held a high school diploma.

A high score in six out of the total of 12 indicators meant the family was deprived, while high scores in eight indicated extreme deprivation.

Some 87 percent of households in the Bab al-Tabbaneh-Swayka area are considered deprived, and out of these, about 52 percent live in extreme deprivation.

The index focuses on measuring poverty by looking at more than income, and was prepared by ESCWA's Regional Advisor Adib Nehme and the Arab Urban Development Institute, among others.

Its findings on Tripoli stem from a October 2011 survey of 1,271 families from seven major Tripoli neighborhoods: Basateen Tarablous, al-Tal-Zahreyah, the Old City, Bab al-Tabbaneh-Swayka, Qibbeh-Jabal Mohsen, Basateen al-Minaa and Mina.

In four of these neighborhoods, the percentage of households living in deprivation surpassed the city's average, leading the researchers to conclude that "in general Tripoli is a deprived/poor city."

Tripoli is the second-largest city in Lebanon and was an economic powerhouse before the civil war.

Its standing has deteriorated over the years, with various security-related challenges, uneven development policies and border closures having serious repercussions on the city's industries.

The report found that the percentage deprived in terms of the economic status factor was the highest (77 percent), whereas 35 percent were deprived in terms of accommodation, 35 percent for health and 25 percent for education.

At 95 percent of its households, Bab al-Tabbaneh-Swayka ranked No. 1 among Tripoli neighborhoods for economic deprivation.

The report is likely to bolster arguments by those who say the poverty and neglect that has long marked Lebanon's northern capital is a major contributing factor to the ongoing cycle of violence there.

Although the problems there date back to the Civil War, the situation in Tripoli has been especially turbulent since the war in neighboring Syria broke out.

The on-again-off-again clashes between residents in the mostly Sunni Bab al-Tabbaneh and those in the mostly Alawite Jabal Mohsen, along with sporadic clashes by Islamist militants who appear to have found fertile ground for recruitment, have wrecked the city's economy.

This has led to increasingly fewer jobs and opportunities and is believed to have played an important role in pushing many young men into joining extreme rebel groups, both here in Lebanon and in Syria.

Two such men were behind last Saturday's attack, which killed at least nine and wounded 30.

Commenting on the gap between the study period and now, ESCWA's Nehme said: "The situation now is worse than 2011."